

الاذا تداعى الزمان وقربت الساعة واتفقوا الخراي
 والشا لانا العصر خلى عن المجتهد المستقل فالظاهر ان
 الملامح مجتهد قام بالقضا فان العالمين يتوبون عنه فقد
 قاله كسحور لو خيبت بين القضا والفتل اختيرت القتل
 وامتنع منه الشافعي وابو حنيفة وهذا ظاهر لا شك فيه
 اذ كيف يمكن القضاء على الاعصار بخاوها عن المجتهد
 والشيخ ابو علي والقاضي الحسن والاسناد ابو اسحاق وغيرهم
 كانوا يقولون لستنا متقدمين للشافعي بل وافقوا لابي ابي
 وخو زنه بعض الاجتهاد بان يكون العالم مجتهدا في باب
 دون باب في كونه علم ما يعاقق بالباب الذي يجتهد
 فيه والثابتة عشر ان يكون **سببها** ولو يصح في
 اذنه فلا يولي اوصم لا يسمع اصلا فانه لا يفرق بين اقراره
 والى ان يتبين ان يكون **سببها** فلا يولي اوصم ولا يسمع
 الاشباح ولا يعرف الصور لانه لا يعرف الطالين
 المطلوب فان كان يعرف الصور اذ قربت منه صح
 وخرج بالاعى العوز فان يصح توليته وكذا من يصح
 فقط دون من يصح ليعلا فقط قاله الاذرعى فان قيل قد
 استخلف النبي صلى الله عليه وسلم ابن ام مكتوم على المدينة
 وهو عمي ولذلك قال مالك بصحته ولاية الاعرج
 بالله انما استخلفه في اامة الصلاة دون الحكم تنبيه
 لوصح القاضي البيهقي في تلك الواقعة على الاصح

واستثنى

واستثنى ايضا الوتر لها قلعة على حكم عمي فان يجوز
 هو كذا في قوله والاربعة عشر ان يكون **قائما** على
 له وجهين واختاره الاذرعى والزمكشي لاحتياجهما الي
 ان يكتب الي غيره ولان فيه أمنا من تحريف القاري علمه
 واحكامها في الروضة وغيرها عدم اشتراط كونه كائنا لانه
 صلى الله عليه وسلم كان ميتا لا يقبل ولا يكتب ولا يشترط
 فيه ايضا معرفة الحساب لتصح المسائل الحسابية
 الفقهية كما صوبه في المطلب لان الجهل به لا يوجد لظلم
 في غير تلك المسائل والاحاطة بجميع الاحكام لا يشترطه
 والخامسة عشر ان يكون متيقظا بحيث لا يولي من غفلة
 ولا يذبح من عترة كما اقتضاه كلام ابن القاسم وصرح
 به للماردي والرويات واختره الاذرعى في التوسط
 واستدل فيه بقول الشيخين وشيخوط في المفتي المتفق
 وقوة الضبط قال القاضي اوى باشرط ذلك والا
 لضعف الحقوق انتهى **مختصا** ولكن المخرج به كل في الروضة
 وغيرها استجاب ذلك لاشتراطه **تنبيه**
 هذان المصلتان الضعيفتان الموعود بهما واما
 للمزكمان فالاولى كونه ناطقا فلا يصح توليته احرص
 على الصحح لانه كالحماة والثانية ان يكون في كفاية
 القيام باسرا القضا فلا يولي تحتل نظره بكبرا ومروضا
 ذلك وتسر بعضهم الكفاية بالافتقار بالقضا بان يكون